الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/11*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 January 2021

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

في ظل جائحة كوفيد ١٩

التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

١- يُعتبر مرض فيروس كورونا (كوفيد ٩) ثاني أكثر الأمراض المعدية فتكًا، بعد المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، التي تصيب العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وقد خلّفت جائحة كوفيد ١٩ أثرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد العالمي وعطّلت سلاسل الإمداد على النطاق العالمي، وزادت من حدة التقلبات في الأسواق المالية العالمية، وأحدثت تغيرات في مجالي الاتصالات والأعمال على السواء. ولا تزال الجائحة تؤثر تأثيرا شديدا على فرص العمل والاستثمار، والإنفاق على الرعاية الصحية، وتحصيل الإيرادات. وعلاوة على ذلك، فهي قد تسفر عن ديون لا يمكن تحملها وضغوط تضخمية بسبب أوجه النقص في جانب العرض والصدمات في جانب الطلب نظرا لتراجع أسعار النفط وعائدات السياحة والتحويلات المالية.

* أعيد إصدار الوثيقة يوم ٥ شباط/فبراير ٢٠٢١ لأسباب فنية.

** E/ECA/COE/39/1.

A.21-00015

أولا- الأداء الاقتصادي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يزال ضعيفا رغم الانتعاش في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠

٢- حقق الاقتصاد العالمي انتعاشا أفضل مما كان متوقعا في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ رغم استمرار الأثر السلبي للجائحة. ونقّح صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتعكس هذا الاتجاه التصاعدي، من -٤،٩ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ إلى -٤،٤ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.[١] وعزز الإعلان عن اعتماد عدة لقاحات ضد كوفيد ١٩ التفاؤل بتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي قريبا، واحتمال أن تشارف أزمة كوفيد ١٩ على نهايتها.

٣- ورغم هذا التفاؤل، تشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بنسبة تتراوح بين -١،٨ في المائة و -٥،٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل الأول). ويعزى هذا الانكماش إلى الخسائر المحتملة المرتبطة بموجة الإصابات الثانية، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة النمو، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والمعوقات الكبيرة على الصعيد المحلي من قبيل المخاطر المالية والنزاعات المستمرة. ولما كانت الحكومات تواجه ضغوطا كبيرة على صعيد الإيرادات والنفقات على حد سواء، فقد أصبح عدد أكبر بكثير من الاقتصادات الأفريقية يعاني من حالة مديونية حرجة. وعلاوة على ذلك، زاد عدد النزاعات بنحو ٩٠ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالربع الأخير من عام ٢٠١٩، وهو ما أسهم في مواصلة تعطيل النشاط الاقتصادي.[٢]

---

[١] International Monetary Fund (IMF), “World Economic Outlook Update: A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery”, (Washington, D.C., June 2020). متاح على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020؛ و IMF, “World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent”, (Washington, D.C., October 2020). متاح على الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020.

[٢] تم الحصول على البيانات المتعلقة بأحداث النزاعات من الموقع https://acleddata.com/dashboard/#/dashboard في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

الشكل الأول

نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ٢٠٢٠-٢٠٢١

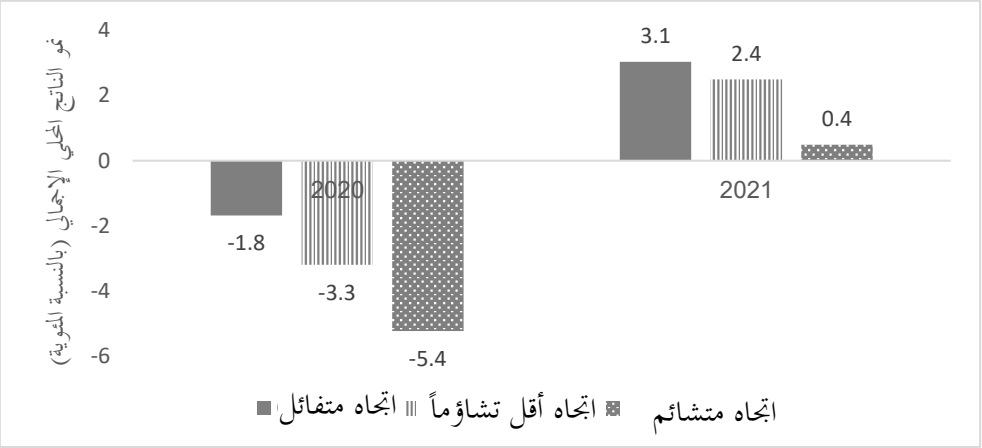

المصدر: تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٢٠.

٤- ورغم التحسن التدريجي للنمو في جميع أنحاء أفريقيا في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ على إثر تخفيف القيود المتصلة بالجائحة وسنّ تدابير التحفيز، أدى انكماش الناتج المحلي الإجمالي، على نحو متتال، في الربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠، إلى دخول القارّة مرحلة من الركود. أما التوقعات لعام ٢٠٢١، فهي إيجابية نتيجةً لتحسن النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، والإنفاق في فترة العطل والنفقات على السفر، والتفاؤل المتصل بتطوير عدة لقاحات فعالة ضد مرض كوفيد ١٩.

٥- وواصل الناتج المحلي الإجمالي في وسط أفريقيا انكماشه نتيجةً لأسعار السلع الأساسية المنخفضة والآثار المستمرة للجائحة. وفي حين سجّل الناتج المحلي الإجمالي للكاميرون انتعاشا في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، نتيجةً في المقام الأول للتخفيف الجزئي للقيود ذات الصلة بالجائحة، فقد أُفيد بانكماش متواصل للناتج المحلي الإجمالي لغينيا الاستوائية بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب. وعلاوة على ذلك، أدى ضعف الأداء الاقتصادي في البلد المذكور، حتى قبل جائحة كوفيد ١٩ ووضع البلد الضعيف على الصعيدين المالي والخارجي، إلى تفاقم الأثر السلبي للجائحة على صعيد نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي غابون، في أعقاب الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام، حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي انتعاشا تدريجيا بعد تخفيف القيود المتصلة بكوفيد ١٩. بيد أن الانتعاش كان بطيئا بسبب الأسعار المنخفضة للسلع الأساسية وضعف الطلب العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن استبعاد تراجع ناجم عن موجة ثانية من الإصابات نتيجةً لتخفيف تدابير احتواء الجائحة.

٦- وحقق النمو في شرق أفريقيا انتعاشا تدريجيا في ظل تحسن النشاط الاقتصادي في بداية الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ على وجه التقريب، بعد تخفيف القيود المتصلة بكوفيد ١٩. كما حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا انتعاشا بعد انكماشه في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نتيجةً للنمو القوي في مجالات الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

والمالية، والتعافي في مجالي التصنيع والتصدير. وزاد الناتج المحلي الإجمالي في جمهورية تنزانيا المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ رغم استمرار الأداء الضعيف لقطاع السياحة في البلد. ويعود هذا الانتعاش إلى تحسن الصادرات، لا سيما الصادرات من الذهب، وتحسن المعنويات في قطاع الأعمال بعد الانتخابات التي أُجريت في البلد. ومع ذلك، يمكن أن يتأثر الانتعاش في المنطقة بالنزاع الأخير في إثيوبيا، الذي عرقل النشاط الاقتصادي فيما يبدو، سواء على الصعيد المحلي أو في الاقتصادات المجاورة، بما في ذلك إريتريا وجيبوتي.

٧- كما حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا انتعاشا تدريجيا في ظل تخفيف القيود المتصلة بكوفيد ١٩ وزيادة النشاط الاقتصادي في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية. ففي الجزائر، حقق النشاط الاقتصادي انتعاشا بطيئا بعد الانكماش الحاد المسجل في النصف الأول من العام، الذي يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره وضعف الطلب العالمي. وسُجل انتعاش مماثل في المغرب، حيث تأثر الاقتصاد سلبا بتراجع الصادرات، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، والتباطؤ الحاد في قطاع السياحة.

٨- كما سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في غرب أفريقيا زيادة طفيفة عقب التحسن التدريجي للأنشطة الاقتصادية في كل من نيجيريا وغانا. وفي بوركينا فاسو، أثّر كوفيد ١٩ على الاقتصاد بشدة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، ولكن الاقتصاد حقق انتعاشا بطيئا في النصف الثاني من العام بعد تخفيف القيود المتصلة بالجائحة. وأثّرت تدابير الإغلاق الشامل، وإغلاق الحدود، وتراجع مستوى الصادرات، وتأخير إنجاز مشاريع الاستثمار العام على دخل الأسر المعيشية، وقوّضت ثقة قطاع الأعمال، وهو ما أدى بدوره إلى تدني الطلب المحلي وتراجع النمو في النيجر. وسعت مالي جاهدةً إلى التعافي اقتصاديا من آثار الجائحة وعدم الاستقرار السياسي. وتضرر قطاع الخدمات بوجه خاص، وقابل ذلك بعض التحسينات في القطاع الصناعي، بما في ذلك إنتاج الذهب.

٩- وسجل الناتج المحلي الإجمالي للجنوب الأفريقي انكماشا نتيجةً لضعف أداء أنغولا وزامبيا وموزامبيق، بينما تحسن اقتصاد جنوب أفريقيا تدريجيا، لا سيما في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، نتيجةً لتخفيف القيود المتصلة بالإغلاق الشامل. وكان لأسعار النفط المنخفضة تأثير كبير على الأداء الاقتصادي لأنغولا وماليتها العامة، بينما تخلفت زامبيا عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ورغم الإشارات إلى تحسن النشاط الاقتصادي في أعقاب تخفيف القيود المتصلة بكوفيد ١٩، لم يكن من المتوقع أن يزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي في زامبيا في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ نظرا لمحدودية الحيز المالي المتاح للبلد، وأوجه عدم اليقين المتعلقة بالحصول على تمويل خارجي، والصعوبات أمام إعادة هيكلة الدين. وفي بوتسوانا، استمر تحسن النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ نتيجةً لتخفيف القيود المتصلة بكوفيد ١٩ والإجراءات الحكومية الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للجائحة، بما في ذلك السياسة النقدية التيسيرية وتدابير التحفيز المالي.

اتساع العجز المالي نتيجةً لزيادة الإنفاق الحكومي من أجل وقف انتشار جائحة كوفيد ١٩

١٠- لا تزال الجائحة الحالية تقوض المكاسب المحققة في أعقاب تصحيح أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ في عدد كبير من البلدان الأفريقية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى اتساع العجز المالي في أفريقيا، في المتوسط، من ٣،٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٨،١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ نتيجةً لزيادة الإنفاق الحكومي من أجل الحد من انتشار الفيروس، وزيادة الإنفاق على الصحة وعلى حزمات تدابير التحفيز الاقتصادي لدعم الأسر المعيشية الضعيفة والأعمال المعرضة للخطر. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت الإيرادات الحكومية في بلدان كثيرة، وهذا يُعزى، جزئيا على الأقل، إلى التدابير الصارمة من أجل مكافحة انتشار كوفيد ١٩، والإعفاءات الضريبية، والاستثناءات التي سنتها حكومات كثيرة لدعم قطاع الأعمال.

١١- وتأثرت البلدان التي تعتمد اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على قطاعي السياحة والضيافة تأثرا شديدا بهذه الجائحة، بما في ذلك توغو والجزائر وجنوب أفريقيا وكابو فيردي ومدغشقر ومصر والمغرب ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض الطلب العالمي على النفط وما نتج عنه من هبوط حاد في أسعار النفط إلى زيادة حدة العجز المالي للبلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك أنغولا والجزائر وغابون وغينيا الاستوائية وليبيا ومصر ونيجيريا، وهو ما حدّ من هامش تصرف هذه البلدان في المجال المالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة العجز المالي وإلى قيام بلدان كثيرة بإدخال تعديلات على ميزانياتها الوطنية لعام ٢٠٢٠.

١٢- وعلى النحو المبين في الشكل الثاني، سجلت منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك ليبيا، أكبر عجز مالي في أفريقيا في عام ٢٠٢٠، حيث بلغ -٢١،١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا استُثنيت ليبيا، ينخفض العجز المالي للمنطقة دون الإقليمية إلى -٧،٥ في المائة، لتسجّل منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية على ضوء ذلك أكبر عجز مالي في القارة، بما قدره -٧،٩ في المائة. وسجلت منطقة وسط أفريقيا أدنى عجز مالي في أفريقيا نتيجةً للتدابير المالية المتعمدة من أجل تصحيح أوضاع المالية العامة في بلدان كثيرة من المنطقة دون الإقليمية. وانصب تركيز السياسة المالية في تلك المنطقة دون الإقليمية على النهوض بتعبئة الإيرادات، وتحديد أولويات الإنفاق تحديداً أفضل، وتعزيز إدارة المالية العامة. أما خارج وسط أفريقيا، فقد تظل نسب العجز المالي فوق ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ وعام ٢٠٢٢.

الشكل الثاني

العجز المالي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ٢٠١٨-٢٠٢٢

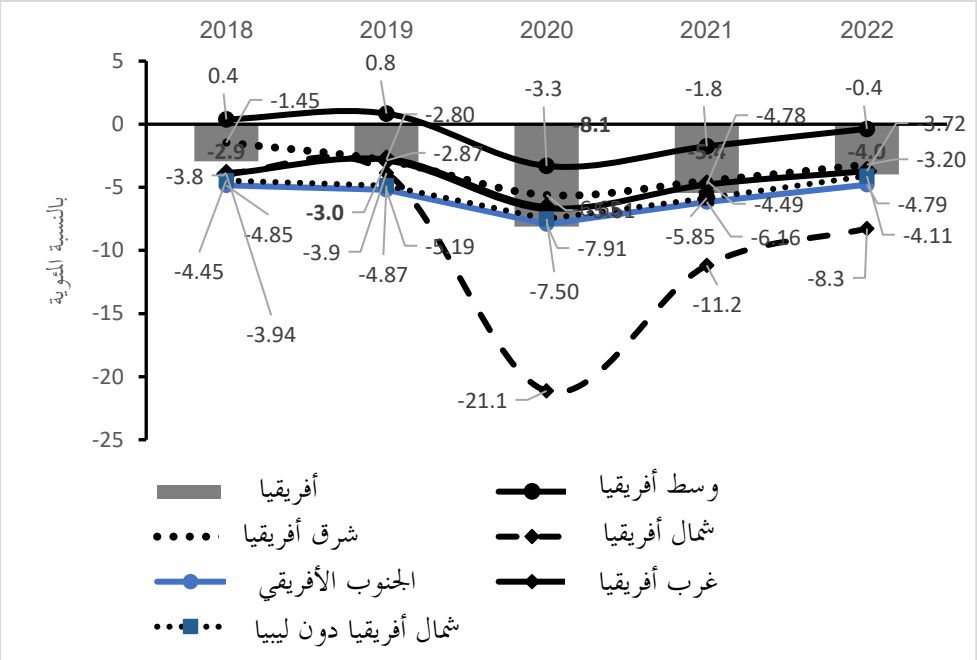

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

جائحة كوفيد ١٩ وراء تفاقم أعباء الديون في بلدان كثيرة

١٣- تؤكد نسب العجز المالي المرتفعة التي سجلتها بلدان كثيرة في أفريقيا حاجة هذه البلدان إلى مصادر تمويل بديلة لتلبية احتياجاتها الإنمائية والتعجيل بوتيرة الإنعاش الاقتصادي بعد هذه الجائحة. وعلى النحو المبين في الشكل الثالث، يُعتقد أن متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا قد بلغ ذروته، بما قدره ٦٩،٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، بيد أنه يُتوقع أن يتراجع إلى ٦٥،١ في المائة في عام ٢٠٢٣. وتبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا أعلى نسبة بين المناطق دون الإقليمية، حيث زادت الديون من حوالي ٨٨،٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى نحو ١٠٨،٨ في المائة منه في عام ٢٠٢٠. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن عبء الدين سيزيد ليبلغ ١٠٩،٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ قبل أن ينخفض إلى ١٠٣،٤ في المائة في عام ٢٠٢٣. ويعزى هذا الرقم المرتفع للديون، في المقام الأول، إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان، حيث بلغت الديون ١٨٦،٧ و٢٠١،٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ على التوالي. وإذا استُثني السودان، يبلغ الدين في شمال أفريقيا ٧١،١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، ولكن من المتوقع أن يزيد ليصل إلى ٧٦،٧ في المائة منه في عام ٢٠٢٣، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى زيادة عبء الدين في الجزائر، التي يُتوقع أن تزيد نسبة دينها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٧،٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في

عام ٢٠٢٠ إلى ٨٣،٢ في المائة في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أسعار النفط والسلع الأساسية المنخفضة نسبيا.

١٤- ويمثل وسط وشرق أفريقيا المنطقتين دون الإقليميتين اللتين بلغت فيهما نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى، حيث قُدر بنحو ٦٣ في المائة و٦٢،٤ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٢٠. وهذا أقل بكثير من المتوسط الأفريقي الذي يبلغ ٦٩،٣ في المائة. وتُعزى النسبة المنخفضة في وسط أفريقيا، جزئيا على الأقل، إلى أعباء الديون المنخفضة لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون التي بلغت ٤٤،٧ في المائة و٤٦،٤ في المائة و٤٦،٦ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٢٠. وتظل هذه الأرقام كلها ما دون العتبة التي حددها صندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمل الديون، وهي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى مستوى الديون المنخفض نسبيا في المنطقة دون الإقليمية إلى التعبئة القوية للإيرادات، وضآلة الاقتراض الجديد، وتصفية المتأخرات.[٣] وفي شرق أفريقيا، باستثناء إريتريا، تشير التقديرات إلى انخفاض متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ٥٢،١ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويُذكر في طليعة البلدان التي يشملها هذا الاتجاه جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة، التي سجل كل منها نسبا تقل عن ٤٠ في المائة من الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

١٥- وفي الجنوب الأفريقي، تشير التقديرات إلى أن الديون في أنغولا وزامبيا وموزامبيق قد زادت من ١٠٩،٢ و١٠٤،٤ و٩١،٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، على التوالي، لتبلغ ١٢٠،٢ و١٢١،٣ و١٢٠،٠ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٢٠. وفي جنوب أفريقيا، التي تمثل أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، تشير التقديرات إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من ٦٢،٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ لتبلغ ٧٨،٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. وفي غرب أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن الديون قد زادت من ٥٧،٤ في المائة في عام ٢٠١٩ لتبلغ ٦٣،٨ في المائة في عام ٢٠٢٠، مدفوعة في المقام الأول بمستويات الديون العالية في بلدان تشمل توغو، وسيراليون، وغانا، وغينيا بيساو، وكابو فيردي. وسجلت كابو فيردي أعلى عبء للدين، حيث تشير التقديرات إلى أن هذا الدين ارتفع من ١٢٥،٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٣٦،٨ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويعزى ارتفاع الرقم إلى أوجه عدم الكفاءة القائمة في القطاع شبه الحكومي الواسع في البلد.[٤] وتشير التقديرات إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، أي نيجيريا، قد ارتفعت من ٢٩،١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ لتبلغ ٣٥ في المائة في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تصل إلى ٣٥،٥ في المائة

(٣) IMF, *Central African Republic: Fourth review under the extended credit facility arrangement, request for waivers of non-observance of performance criteria and modification of performance criteria and financing assurances review — Debt sustainability analysis* (Washington, D.C., 18 June 2018). متاح على الرباط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2018/dsacr18214.pdf.

(٤) African Development Bank Group, *Cabo Verde Economic Outlook*, (2020). متاح على الرابط التالي: www.afdb.org/en/countries/west-africa/cabo-verde/cabo-verde-economic-outlook.

في عام ٢٠٢١. وقد يؤدي الاقتراض من خارج الميزانية الذي يلزم للتصدي للجائحة، والشروع في إنعاش الاقتصاد، إلى تفاقم حالة المديونية الحرجة في بلدان أفريقية كثيرة. غير أن مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الدين قد تُوفر دعما إلى حد ما، وقد تكون مفيدة بوجه خاص للبلدان التي تسجل مستويات ديون أعلى من المستوى المتوسط.

الشكل الثالث

نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٨-٢٠٢٢

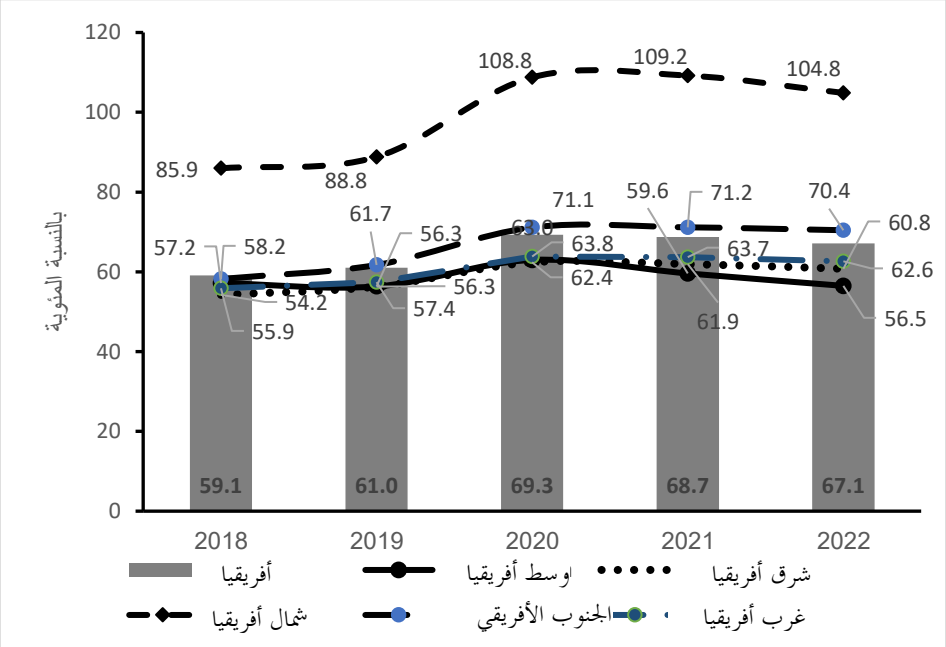

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

الحفاظ على السياسات النقدية التيسيرية رغم الضغوط التضخمية في بلدان معينة

١٦- حافظت أغلبية البلدان الأفريقية على سياساتها النقدية التوسعية للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة عن الجائحة على صعيد النشاط الاقتصادي. وعلى نحو ما هو مبين في الشكل الرابع، تظل معدلات سعر الفائدة المتصل بالسياسة النقدية دون المستويات المسجلة في عام ٢٠١٩ في معظم البلدان، وتُواصل المصارف المركزية، ضمن الاقتصادات الرئيسية في القارة، بما في ذلك جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا، خفض معدلات سعر الفائدة بشدة. ففي الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، خُفضت معدلات سعر الفائدة المتصل بالسياسة النقدية بمقدار ١٥٠ نقطة أساس في مصر، وبمقدار ١٠٠ نقطة أساس في نيجيريا، وبمقدار ٢٥ نقطة أساس في جنوب أفريقيا.

الشكل الرابع

معدلات سعر الفائدة في إطار السياسة النقدية في اقتصادات أفريقية مختارة

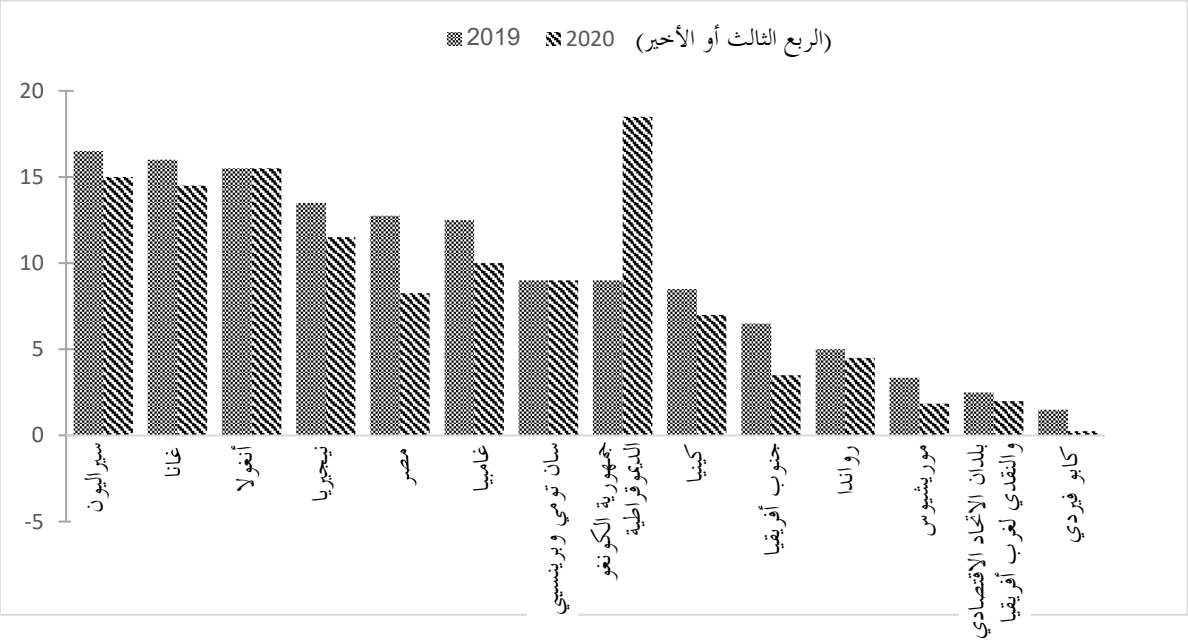

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

١٧- وساعدت التخفيضات في أسعار الفائدة ودعم السيولة، فضلاً عن برامج شراء الأصول وتدابير كفالة القروض لدعم الأعمال، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية، على الحفاظ على إمكانية الحصول على الائتمانات والسيولة في معظم الاقتصادات الأفريقية، مما أسهم في التخفيف من التعرض للأخطار المالية، ودعم النشاط الاقتصادي.

١٨- وعلى النحو المبين في الشكل الخامس، انحسرت الفروق بين الفائدة المدينة والدائنة وأسعار أذون الخزانة في معظم البلدان الأفريقية، وهو ما عزز حصول أصحاب المصلحة الاقتصاديين على القروض. غير أن الفروق بين الفائدة المدينة والدائنة وأسعار أذون الخزانة قد زادت في أنغولا ورواندا وعدد من البلدان الأخرى التي لا تزال فيها المخاطر مرتفعة على صعيد اقتصادها الكلي.

الشكل الخامس

تيسير الأوضاع المالية في اقتصادات أفريقية مختارة، من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

(أ) الفروق بين الفائدة المدينة والدائنة (بالنسبة المئوية)

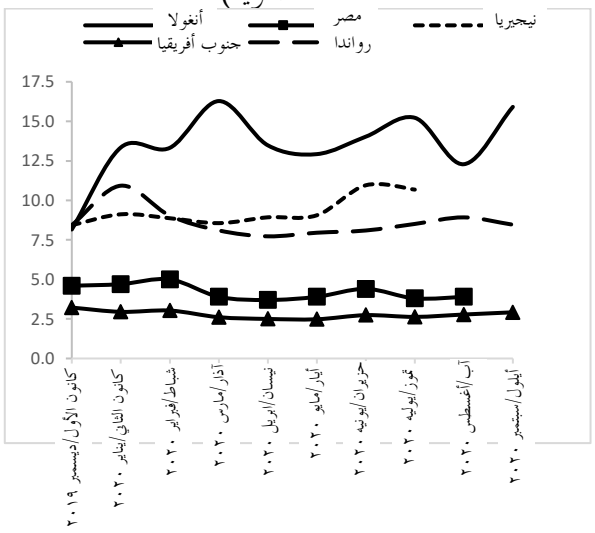

(ب) أسعار السندات الحكومية (بالنسبة المئوية)

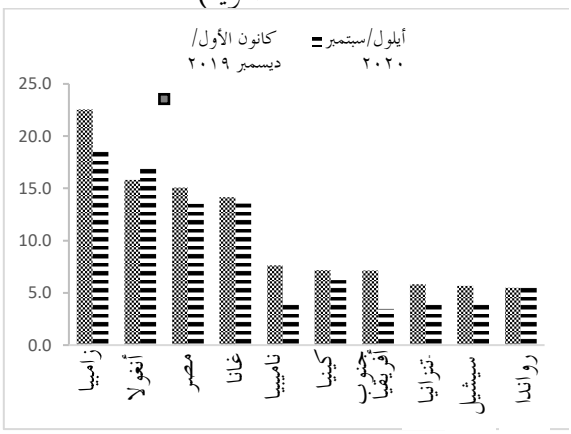

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي والسلطات الوطنية.

١٩- بيد أن الضغوط التضخمية المتزايدة في بلدان معينة تقلل من هامش التصرف في السياسات العامة المتاح للمصارف المركزية، وتهدد استقرار الأسعار. فسعيا إلى كفالة الاستقرار، ينبغي للبلدان ألا توفر تسهيلات إضافية إلا إذا كانت قادرة على الحفاظ على استقرار معدلات التضخم. ومع ذلك، اتخذت بعض البلدان، بما في ذلك نيجيريا حيث لا يزال معدل التضخم أعلى من المعدل المستهدف الذي حددته الحكومة بمقدار ٥ في المائة، إجراءات لتحفيز الاقتصاد بقدر أكبر. وفي هذه الحالات، ينبغي للبلدان كفالة ألا تؤدي الاستراتيجيات المنفّذة من أجل المعالجة الفورية للأزمة إلى تقويض الاستقرار المالي على الأمد الطويل.

٢٠- وعلى النحو المبين في الشكل السادس، تمثل الضغوط التضخمية الناجمة، في المقام الأول، عن تعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار السلع الأساسية (بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والغذاء)، وتزايد أوجه الضعف في الاقتصاد الكلي نتيجةً لتراجع التحويلات المالية الواردة من الخارج، والانخفاض الحاد لإيرادات السياحة، وتدهور أوضاع التمويل بوجه أعم، تحدياتٍ كبيرة الآن بالنسبة لمعظم بلدان أفريقيا. ويعتمد الكثير من هذه البلدان التي تأثرت بشدة بالجائحة اعتمادا كبيرا على قطاع النفط لديها (بما في ذلك أنغولا ونيجيريا)، وقطاع المعادن (بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا)، وقطاع السياحة (بما في ذلك إسواتيني وموريشيوس) أو على واردات النفط (بما في ذلك أوغندا ورواندا وغانا والبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا). ويمكن أن

تدفع الضغوط التضخمية المتزايدة هذه البلدان إلى تغيير مسارها ورفع أسعار الفائدة لديها. والواقع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد زادت أسعار الفائدة، وهو ما قد يقوض انتعاشها الاقتصادي. ومع ذلك، ولئن كانت اقتصادات أفريقية كثيرة تواجه ضغوطا تضخمية، تجدر الإشارة إلى أن بلداناً أخرى نجحت في الحفاظ على معدل التضخم تحت السيطرة، بما في ذلك مالي التي تمكنت من إبقاء التضخم تحت المعدل المستهدف البالغ ٢ في المائة، وموريشيوس التي أبقت معدل التضخم ما دون ٤ في المائة.

الشكل السادس

معدلات التضخم في اقتصادات أفريقية مختارة، من أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

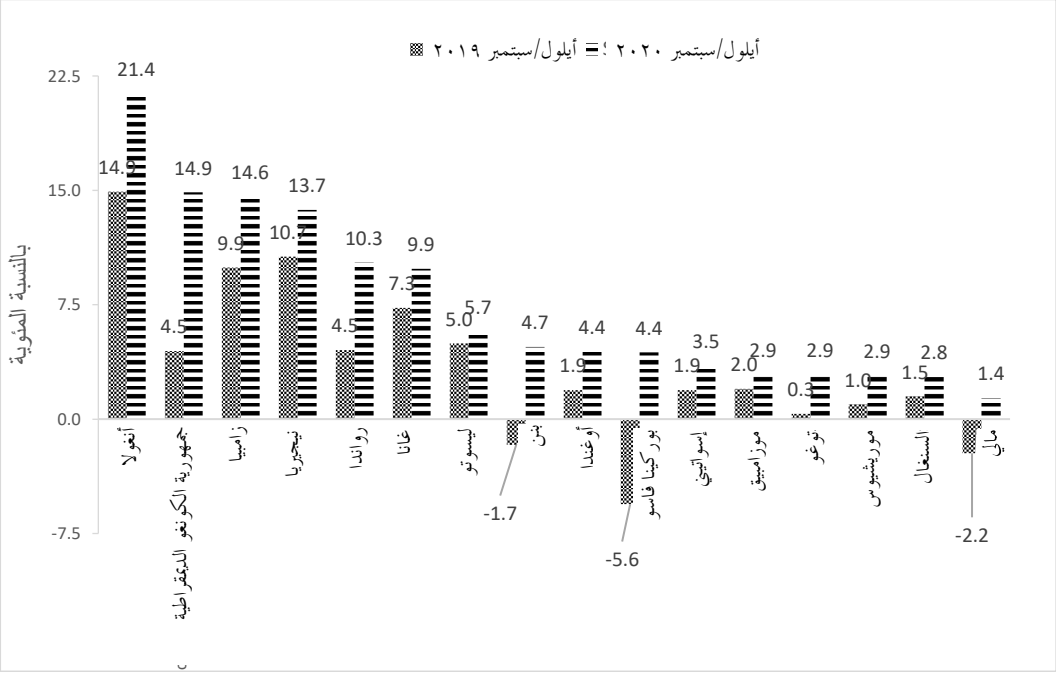

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

تحسن استقرار العملات في معظم الاقتصادات الأفريقية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠

٢١- تدخّلت مصارف مركزية أفريقية كثيرة على نطاق واسع في أسواق الصرف الأجنبي في عام ٢٠٢٠ من أجل دعم عملاتها، لا سيما بعد أن شهدت البلدان المعنية انخفاضا حادا في إيرادات التصدير، وتراجعا في التدفقات المالية الواردة، وانكماشا في احتياطياتها من النقد الأجنبي. ورغم الزيادة المتواضعة في أسعار السلع الأساسية التي سُجلت منذ الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، لم تتمكن بعض الاقتصادات من الحيلولة دون انخفاض قيمة عملاتها. وأدى انخفاض قيمة العملات، بدوره، إلى تضاعف الضغوط التضخمية، وأوجد تحديات كبيرة في مجال السياسة النقدية. وعلى النحو المبين في الشكل

السابع، شهد عدد من البلدان المصدرة للنفط، بما في ذلك أنغولا، والجزائر، ونيجيريا، وعدد من البلدان المصدرة للمعادن، بما في ذلك إسواتيني، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وناميبيا، تراجعا كبيرا للغاية في قيمة عملاتها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن تراجع قيمة العملات يمكن أن يحفز الصادرات، فإن انخفاض قيمة العملات في هذه البلدان أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم باستمرار، مما أرغم المصارف المركزية على زيادة أسعار الفائدة.

الشكل السابع

انخفاض قيمة العملات في اقتصادات أفريقية مختارة بين عام ٢٠١٩ وأيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ (بالنسبة المئوية)

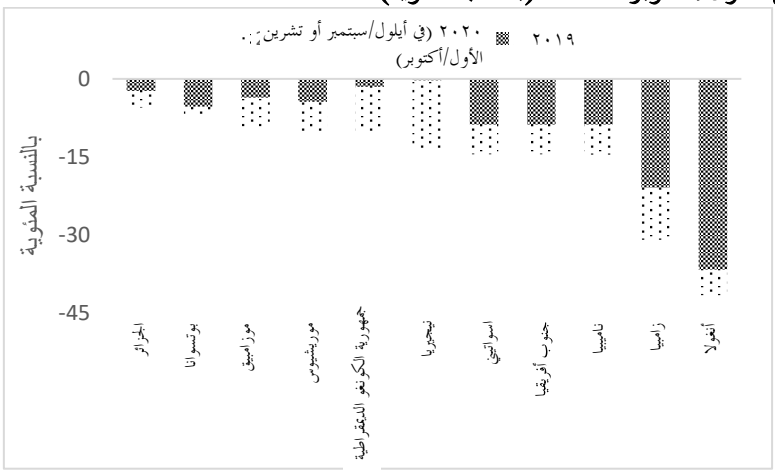

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

تراجع التجارة الأفريقية خلال جائحة كوفيد ١٩

٢٢- تشير التقديرات إلى أن التجارة العالمية في السلع تراجعت بمقدار ٩،٢ في المائة تقريبا في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ نتيجةً لجائحة كوفيد ١٩. وبالنسبة للاقتصادات الأفريقية، تشير التقديرات إلى انخفاض حجم الصادرات بما مقداره ٨ في المائة، وإلى انخفاض الواردات بما مقداره ١٦ في المائة.[٥] وعلى النحو المبين في الشكل الثامن، تراجعت الصادرات العالمية تراجعا طفيفا في عام ٢٠١٩ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٨، ولكنها ظلت مرتفعة نسبيا مقارنة بعام ٢٠١٦. ومع ذلك، انخفضت حصة القارة الأفريقية من إجمالي الصادرات العالمية من ٣،١ في المائة في عام ٢٠١٣ لتمثل ٢،٥ في المائة في عام ٢٠١٩، بينما زادت الحصة القارية من إجمالي الصادرات العالمية في سائر المناطق، بما في ذلك في الأمريكتين، حيث زادت من ١٦،٦ في المائة لتبلغ ١٦،٧ في المائة خلال الفترة المذكورة، وفي آسيا، حيث زادت من ٤٠،٤ في المائة لتبلغ ٤٠،٨ في المائة، وفي أوقيانوسيا، حيث زادت من ١،٦ في المائة لتبلغ ١،٧ في المائة. وظلت حصة البلدان

(٥) World Trade Organization, “Trade shows signs of rebound from COVID-19, recovery still uncertain”, Press release, 6 October 2020. متاح على الرابط التالي: www.wto.org/english/news_e/pres20_e/pr862_e.htm.

الأوروبية من التجارة العالمية ثابتة وتمثل ما مقداره ٣٨،٣ في المائة. بيد أن أفريقيا شهدت بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ أسرع وتيرة لنمو الصادرات بين مناطق العالم (بزيادة قدرها ٣٢،٩ في المائة)، أي خلف أوقيانوسيا مباشرةً (حيث زادت الصادرات بما مقداره ٣٦،٧ في المائة) وأمام آسيا (١٧،٩ في المائة)، وأوروبا (١٧،٩ في المائة)، والأمريكتين (١٥،٧ في المائة).

الشكل الثامن

صادرات العام من السلع ، ٢٠١٣-٢٠١٩ (بدولارات الولايات المتحدة)

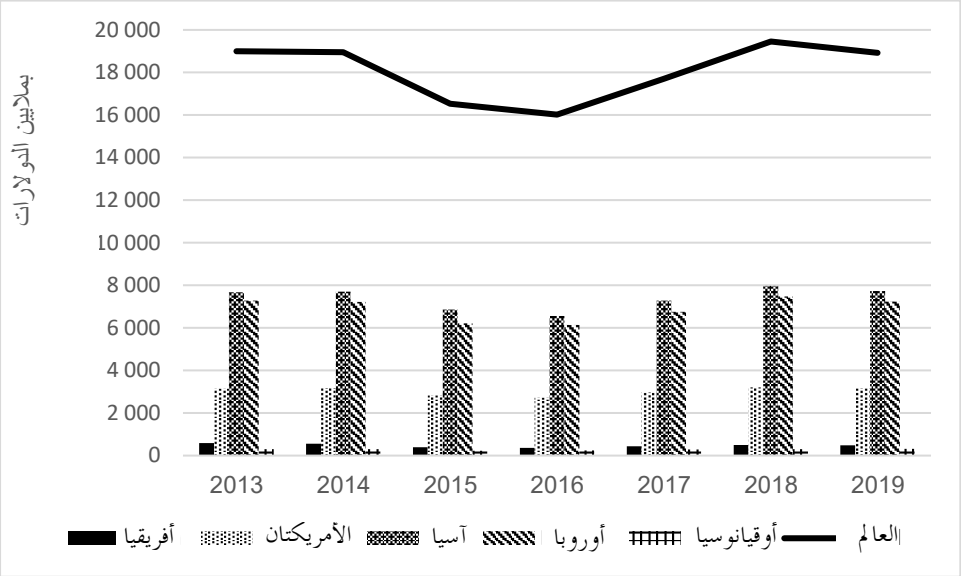

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من إحصاءات الأونكتاد، ٢٠٢٠.

لا يزال مستوى التجارة في السلع فيما بين البلدان الأفريقية منخفضا

٢٣- على النحو المبين في الشكل التاسع، ظل مستوى التدفقات التجارية فيما بين البلدان الأفريقية (بما في ذلك الصادرات والواردات على حد سواء) منخفضاً نسبياً بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، حيث شكلت هذه التدفقات نحو ١٦ في المائة من إجمالي تجارة البلدان الأفريقية. ولا تزال البلدان الأفريقية تعتمد اعتمادا شديدا على الشركاء التجاريين خارج القارة، وهو ما يزيد من مدى تأثر القارة بالصدمات الخارجية خلال الأزمات، ومنها جائحة كوفيد ١٩ المستمرة. وبين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، كانت الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية تتألف إلى حد كبير من السلع المصنعة (٤٣،٩ في المائة)، تليها أنواع الوقود (٢٢،٩ في المائة)، فالمواد الغذائية (٢٠،٣ في المائة)، فالخامات والفلزات (٦،٢ في المائة)، فالمواد الأولية الزراعية (١،٦ في المائة). ويؤكد نطاق الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية، إلى حد ما، إمكانية التصنيع والتنويع الاقتصادي في أفريقيا. وكانت الصادرات الأفريقية إلى سائر العالم خلال الفترة نفسها تتألف من أنواع الوقود (٤٤،٦ في المائة)، تليها السلع المصنعة (١٩،٣ في المائة)، فالخامات والفلزات (١٢،٥ في المائة)، فالمواد الغذائية (١١،٦ في المائة)، فالمواد الأولية الزراعية (٢،٩ في المائة).

٢٤- وكانت الواردات فيما بين البلدان الأفريقية تتألف أيضا إلى حد كبير من السلع المصنعة (٦٠ في المائة)، تليها أنواع الوقود (١٦،٥ في المائة)، فالمواد الغذائية (١٥،٩ في المائة)، فالخامات والفلزات (٣،٤ في المائة)، فالمواد الأولية الزراعية (١،٤ في المائة) خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. وتمثل السلع المصنعة النصيب الأكبر من الواردات إلى أفريقيا من سائر مناطق العالم (٦٤،٨ في المائة)، تليها المواد الغذائية (١٤،٧ في المائة)، فأنواع الوقود (١٣،٣ في المائة)، فالخامات والفلزات (٢،٦ في المائة)، فالمواد الأولية الزراعية (١،٣ في المائة). كما تُبين هذه الأرقام ضرورة النهوض بالتصنيع والتنويع الاقتصادي في أفريقيا.

الشكل التاسع

تكوين التجارة الأفريقية

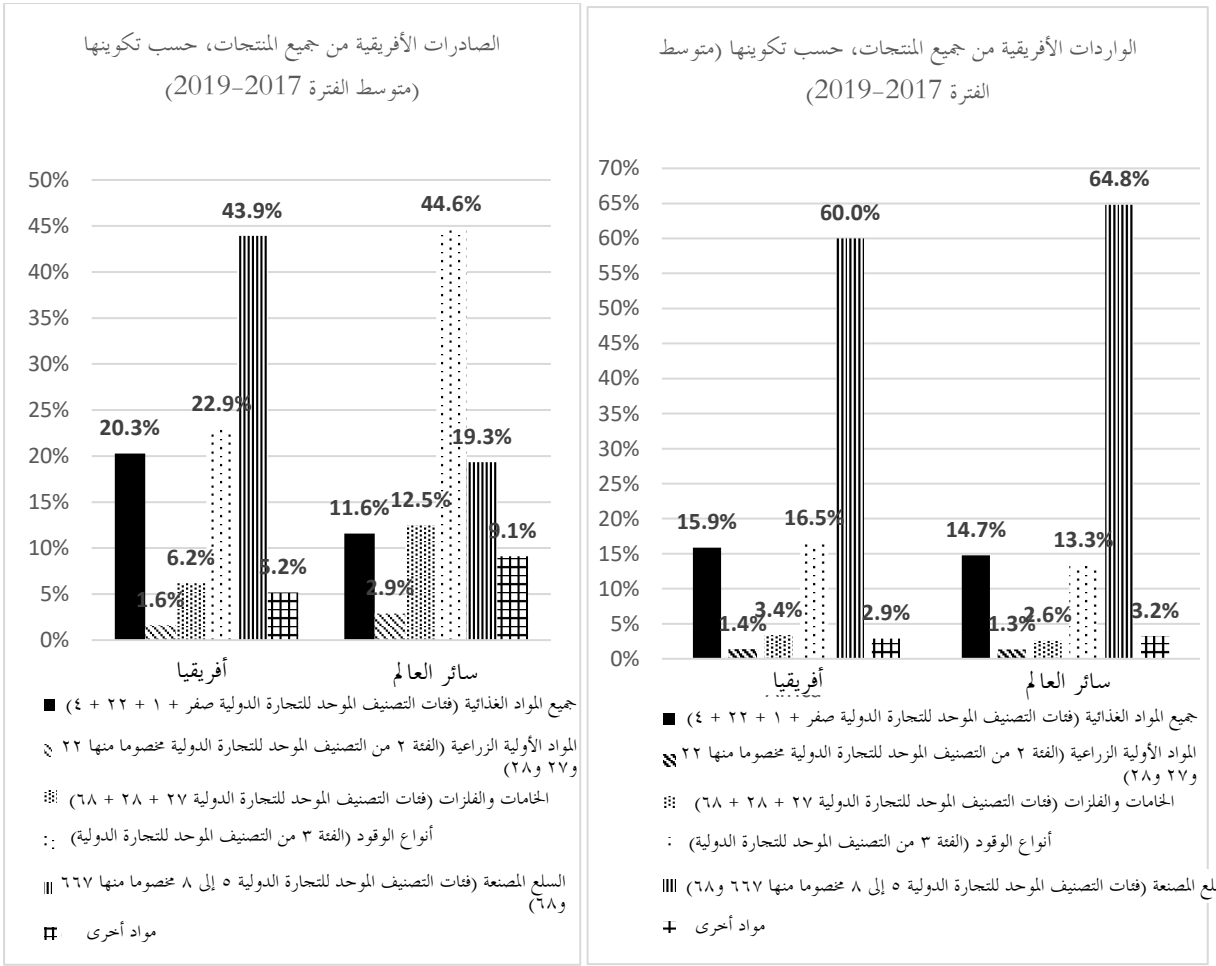

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من إحصاءات الأونكتاد، ٢٠٢٠.

٢٥- بيد أنه كثيرا ما تكون هناك فروق تجارية هامة على الصعيد دون الإقليمي. وتمثل المواد الغذائية، على سبيل المثال، ما مقداره ٣٦،٧ في المائة من الصادرات من شرق أفريقيا وما مقداره ٢٣،٨ في المائة من الصادرات من غرب أفريقيا (وهو ما يشكل في الحالتين مقدارا أعلى من المتوسط الأفريقي البالغ ٢٠،٣ في المائة). وتمثل السلع المصنعة ما مقداره ٦٩ في المائة و٥٣،٨ في المائة من الصادرات من وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، على

التوالي، مقابل المتوسط الأفريقي البالغ ٤٣،٩ في المائة، بينما تمثل أنواع الوقود ٣٥،٨ في المائة و٤١،٦ في المائة من الصادرات من شمال وغرب أفريقيا، على التوالي، مقابل المتوسط الأفريقي البالغ ٢٢،٩ في المائة.

٢٦- وعلى النحو المذكور أعلاه، لا تزال البلدان الأفريقية تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة مع سائر العالم، لا سيما مع شركائها التجاريين التقليديين، بما في ذلك بلدان الاتحاد الأوروبي. والواقع أن الاتحاد الأوروبي هو مكان تسليم نحو ٣٢،٣ في المائة من الصادرات الأفريقية، وهو يزوّد بدوره ما مقداره ٣٠،٢ في المائة من واردات القارة. وفي الوقت نفسه، تتلقى الولايات المتحدة الأمريكية ما مقداره ٦،٢ في المائة من الصادرات الأفريقية، وتمثل بدورها ٤،٩ في المائة من الواردات الأفريقية. وتمثل الصين ١٣،٢ في المائة و١٧،٣ في المائة من الصادرات والواردات الأفريقية، على التوالي، بينما تمثل الهند ما مقداره ٧،٨ في المائة من صادرات القارة و٤،٧ في المائة من وارداتها. ولا تمثل الصادرات والواردات فيما بين البلدان الأفريقية سوى ١٥،٥ في المائة و١٤،٢ في المائة من مجموع الصادرات والواردات الأفريقية، على التوالي.

تباطؤ نمو صادرات أفريقيا من الخدمات خلال جائحة كوفيد ١٩

٢٧- على النحو المبين في الشكل العاشر، نمت صادرات أفريقيا من الخدمات باطراد من ٩٤،٩ بليون دولار في عام ٢٠١٦ لتبلغ نحو ١٢١،٩ بليون دولار في عام ٢٠١٩. وكان النمو في عام ٢٠١٦ مدفوعا بخدمات التأمين والمعاشات التقاعدية، التي زادت بمقدار ٤٧،٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٩، تليها خدمات السفر (نمو قدره ٤٦،١ في المائة)، ورسوم استخدام خدمات الملكية الفكرية (نمو قدره ٤٢،٦ في المائة)، والخدمات المالية (نمو قدره ٣٥،٧ في المائة)، والخدمات ذات الصلة بالسلع (نمو قدره ٢١،٣ في المائة). غير أن قطاع الخدمات، للأسف، قد تأثر بشدة بالجائحة، حيث كانت الخدمات ذات الصلة بالنقل والسياحة من بين أكثر الخدمات تضررا؛ وفي الواقع تشير التقديرات إلى تراجع التجارة في الخدمات ذات الصلة بالسياحة بنحو ٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. غير أن الرقمنة الجارية للخدمات سوف تحدد بالفعل الأثر الكامل لتدابير الإغلاق الشامل والتباعد البدني، حيث يمكن للإيرادات المتأتية من الخدمات الرقمية أن تعوض، إلى حد معين، الخسائر في الإيرادات من الخدمات التي لا يمكن توفيرها في ظل الالتزام بالمبادئ التوجيهية والولايات المتصلة بالتباعد الاجتماعي. [٦]

البلدان الأفريقية تطلق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٨- بدأ نفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، أي بعد ١٤ شهرا فقط من انعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر قمة الاتحاد

(٦) Karishma Banga and others, "*Africa Trade and COVID-19: the supply chain dimension",* Working Paper 586 (Overseas Development Institute and ECA African Trade Policy Centre, August 2020). متاح على الرابط التالي: www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/africa_trade-covid-19_web_1.pdf.

الأفريقي، في آذار/مارس ٢٠١٨، التي جرى خلالها فتح باب التوقيع على الاتفاق لأول مرة أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩، احتُفل في إطار الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بالذكرى السنوية الأولى لفتح باب التوقيع على الاتفاق. كما أُنشئت عدة آليات أخرى لتيسير تنفيذ الاتفاق. وهي تشمل آلية إلكترونية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، عُيّن أول أمين عام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وفي آب/أغسطس ٢٠٢٠، افتُتح مبنى مقر الأمانة في أكرا. وكان من المقرر أن تبدأ التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بموجب الاتفاق في ١ تموز/يوليه ٢٠٢٠، ولكن الموعد أُرجئ نتيجةً للقيود المتصلة بجائحة كوفيد ١٩. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، اعتمدت الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ موعدا رسميا لبدء التجارة بموجب الاتفاق. كما أتاحت الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة فرصة لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق، الذي انضمت إليه حتى الآن ٣٤ دولة طرفا.

٢٩- وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إمكانية أن يؤدي خفض التعريفات الجمركية بموجب الاتفاق إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠، في ظل توقع تحقيق مكاسب كبيرة بوجه خاص في قطاع الأغذية الزراعية والقطاع الصناعي.[٧] وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أن السياسات التكميلية التي تذهب إلى أبعد من التخفيضات التعريفية يمكن أن تسهم في مواصلة تحقيق المكاسب في إطار الاتفاق، وأن تحقيق أهم المكاسب إنما يتم عن طريق إعادة هيكلة الاقتصادات الأفريقية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الصناعية والقطاعات التصديرية. وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة أن تقييمها للاتفاق، في الواقع، قد لا يعكس جميع الفوائد الناشئة عن فتح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. [٨]

٣٠- وبالإضافة إلى تعزيز التجارة والنهوض بالتكامل الإقليمي، ودفع عجلة النمو الشامل للجميع، من المرجح أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دورا أساسيا في تعافي القارة من جائحة كوفيد ١٩. ولذلك يجب بذل كل جهد ممكن لتيسير تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا.

[٧] ECA, *An empirical assessment of AfCFTA modalities on goods: Key messages* (Addis Ababa, 2018). متاحة على:
knowledge.uneca.org/ATPC/sites/default/files/PDFpublications/afcfta_modalities_key_messages_eng.pdf.

[٨] ECA, *The Case for the African Continental Free Trade Area. The AfCFTA, Africa's trade flows and industrialization* (Addis Ababa, 2018).

الشكل العاشر

صادرات الخدمات حسب القطاع (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

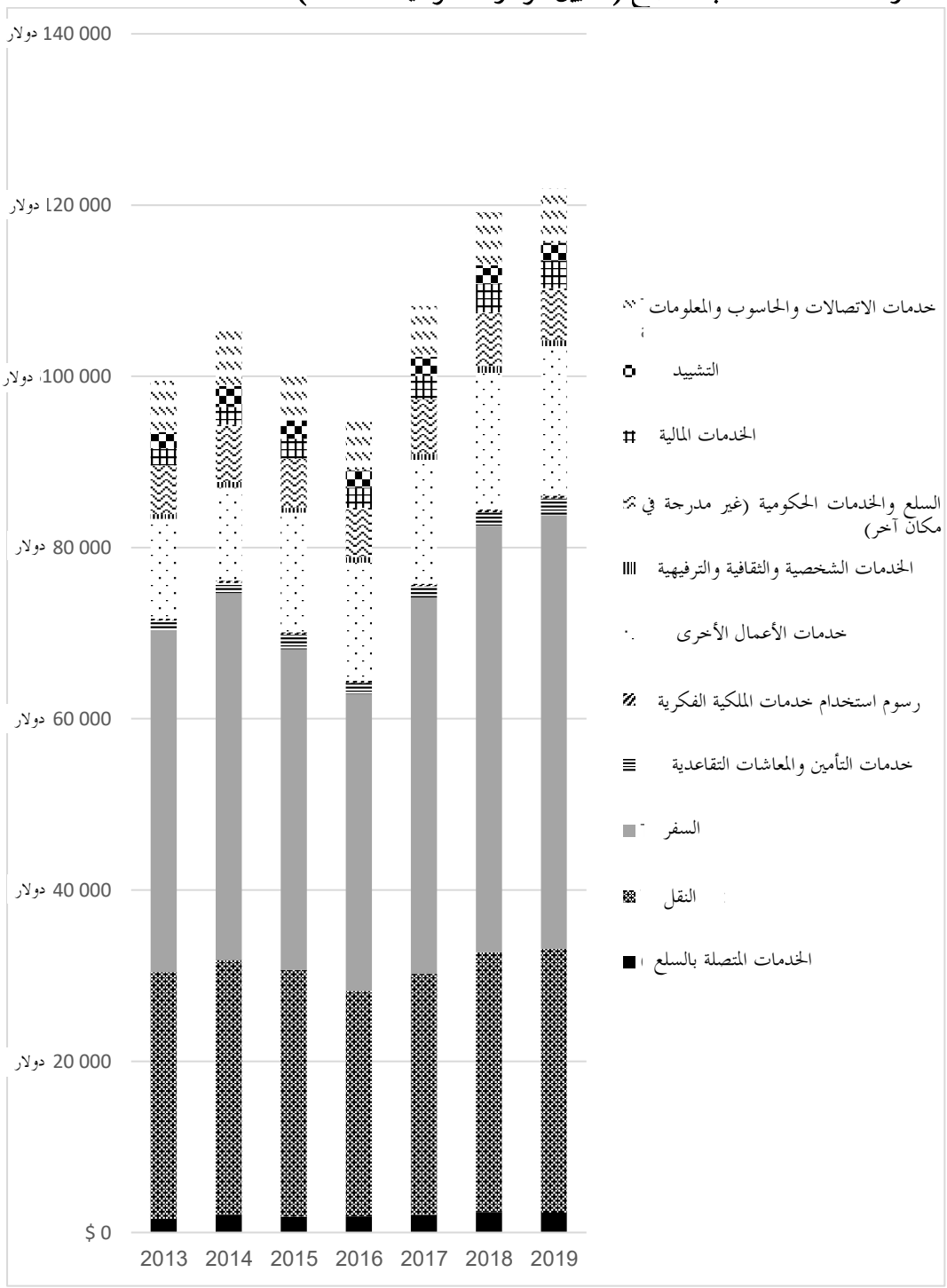

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات المستمدة من إحصاءات الأونكتاد، ٢٠٢٠.

ثانيا- اتجاه ثابت، وإن كان بطيئا، في انخفاض الفقر على مدى السنوات القليلة الماضية

٣١- كانت جائحة كوفيد ١٩، إلى حد كبير، وراء توقف ما تم إحرازه من تقدم في السنوات الأخيرة في مجالات التعليم والصحة والقضاء على الفقر، أو ظهور اتجاه معاكس له، مما عرقل تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة في بعض البلدان. وعلى الرغم من تفاوت أثر الجائحة بين البلدان الأفريقية، فلقد ازدادت، نتيجةً لكوفيد ١٩، نسبة الأشخاص المعرضين لخطر الوقوع في براثن الفقر، وحدّة أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء القارة.

٣٢- وقبل انتشار جائحة كوفيد ١٩، كانت معدلات الفقر تسجل انخفاضا في جميع أنحاء أفريقيا. وفي الواقع، وبعد أن زادت نسبة الفقر في القارة من ٥٤،٣ في المائة في عام ١٩٩٠ لتبلغ ٥٥،٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، انخفضت هذه النسبة لتمثل ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣، قبل أن تواصل انخفاضها لتمثل ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦.[٩] ونظرا في المقام الأول للنمو السكاني في أفريقيا، البالغ حاليا نحو ٢،٦ في المائة في السنة، لم يؤد انخفاض معدلات الفقر إلى انخفاض عدد الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مدقع، الذي كان يبلغ ٤٣١ مليون نسمة قبل جائحة كوفيد ١٩. وأدت الجائحة إلى وقف أو عكس مسار التقدم المحرز في هذا الشأن، إلى حد كبير، في وقت تشير فيه تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في أفريقيا سيزداد بما يتراوح بين ٤٩ و١٦١ مليون شخص نتيجة لهذه الجائحة، ويرجَّح أن يكون هذا الرقم بمقدار ١٠٠ مليون شخص.[١٠] ومن المرجح أيضا أن يكون أثر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي محسوساً أولاً لدى الأفراد المعرضين بالفعل للوقوع في براثن الفقر، أي الأفراد الذين هم فوق عتبة الفقر المدقع مباشرةً أو الذين يقتربون من هذه العتبة، وهي ١،٩٠ دولار للفرد في اليوم. والواقع أن الأسر المعيشية الضعيفة المتأثرة بكوفيد ١٩ تواجه احتمالاً متزايدا قدره ١٧،١ في المائة للانتقال إلى فقر عارض، واحتمالاً متزايدا قدره ٤،٢ في المائة للبقاء في دائرة الفقر لمدة عقد أو أكثر، وتراجع احتمال الخروج من دائرة الفقر بما قدره ٥،٩ في المائة. كما أن زيادة مستويات الفقر ستؤدي إلى تفاقم تفاوتات الدخل الحالية ومواصلة تهميش نسب كبيرة من السكان الأفريقيين على مسارات النمو في المستقبل.[١١]

٣٣- ولم يؤد النمو السريع والمطرد الذي حققته أفريقيا في العقدين الماضيين إلى إيجاد فرص عمل مكافئة لهذا النمو. فخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، كانت الزيادة البالغة ١ في المائة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ذات صلة بنمو لا يتجاوز

(٩) African Union Commission and Organization for Economic Cooperation and Development *Africa's Development Dynamics 2018: Growth, Jobs and Inequalities* (Paris and Addis Ababa, 2018). متاح على الرابط التالي: www.oecd.org/publications/africa-s-development-dynamics-2018-9789264302501-en.htm.

(١٠) ECA, "Reducing poverty and vulnerability in Africa in the time of Covid-19", unpublished report, 2020.

(١١) ECA, *COVID-19 in Africa: protecting lives and economies* (Addis Ababa, 15 April 2020). متاح على: www.uneca.org/covid-19-africa-protecting-lives-and-economies.

٠،٤١ في المائة في العمالة، مما يعني أن العمالة كانت تتوسع بمعدل يقل عن ١،٨ في المائة سنويا، وهو ما يقل كثيرا عن النمو السنوي في القوى العاملة البالغ نحو ٣ في المائة.[١٢] ونتيجةً لصدمات العرض والطلب الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩، يُتوقع أن يتراجع إيجاد فرص العمل في القطاع الرسمي سنويا (ما يبلغ ٣،٧ ملايين وظيفة حاليا) بما يتراوح بين ١،٤ و٥،٨ في المائة، مقارنة بسيناريو النمو الأساسي لعام ٢٠٢٠. وفي ظل وجود أكثر من ٦٠ في المائة من الرجال ونحو ٧٥ في المائة من النساء في العمل غير الرسمي في أفريقيا، من المتوقع أن يزداد حجم العمالة غير الرسمية والهشة.[١٣] ولئن كانت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وراء زيادة العمالة الهشة بمقدار ١٠ في المائة، فمن المتوقع أن تزيد الصدمة العامة التي أحدثتها جائحة كوفيد ١٩ حجم العمالة الهشة أكثر من ذلك بكثير، حيث تتوقع منظمة العمل الدولية فقدان ١٩ مليون وظيفة في أفريقيا.[١٤]

٣٤- وأحرزت أفريقيا تقدما كبيرا في مجال الصحة في السنوات الأخيرة. إذ زاد متوسط العمر المتوقع منذ عام ٢٠٠٠، وبات يُضاف في أفريقيا الآن ما يقرب من ٥ سنوات إلى متوسط العمر المتوقع مع مرور كل عقد من الزمن. وكان هذا التقدم مصحوبا أيضا بأوجه تحسن مشجعة في مؤشرات الوفيات: فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٨ إلى ٦٢،٨ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٧، أي ما يعادل انخفاضا متوسطه ٢،١ في المائة سنويا. وانخفض معدل وفيات الرضع بما متوسطه ١،٩ في المائة سنوياً، من ٩١ إلى ٤٤،١ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي خلال الفترة نفسها. كما انخفضت نسبة وفيات الأمومة بمعدل ٠،٩ في المائة سنويا، من ٥٤٢ إلى ٤٢١ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي، بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥، في ظل تسارع وتيرة التقدم بدءا من عام ٢٠٠٠ فصاعداً.[١٥] (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩).

٣٥- ويتراوح متوسط الإنفاق على الصحة في أفريقيا ما بين ٤ و٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولدى الكثير من البلدان الأفريقية سمات صحية سريعة التغير. ويعاني عدد متزايد من الأفريقيين، إلى جانب الأمراض السارية الشائعة، من الأمراض غير السارية، بما في ذلك السرطان ومرض السكري، التي يكون علاج الكثير منها مكلفا. وأدى ارتفاع تكاليف الصحة إلى ظهور فجوة في التمويل الصحي تبلغ نحو ٦٦ بليون دولار.[١٦] وبالإضافة إلى ذلك، قد تصل التكاليف الصحية المدفوعة من الجيب الخاص إلى ٣٦ في المائة من مجموع النفقات الصحية، وقد تؤدي إلى وقوع الأسر المعيشية في براثن الفقر. وأبرزت التكاليف الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩ هذا العجز الإنمائي. وعلاوة على

(١٢) International Labour Organization (ILO), *Report on employment in Africa (Re-Africa): Tackling the youth employment challenge*, (Geneva, 14 August 2020). متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/africa/information-resources/publications/WCMS_753300/lang--en/index.htm.

(١٣) ECA, *COVID-19 in Africa: protecting lives and economies*.

(١٤) ILO, "COVID-19 causes devastating losses in working hours and employment", 7 April 2020. متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_740893/lang--en/index.htm.

(١٥) ECA, *Economic growth and health care* (Addis Ababa, 2019).

(١٦) المرجع نفسه.

ذلك، تزيد النفقات المرتبطة بكوفيد ١٩ من حدة التحديات الصحية القائمة في القارة، حيث يتم إعادة توجيه الموارد المتاحة في سبيل مكافحة الجائحة، بل وتُتاح هذه الموارد على نحو متضائل في مجالات الرعاية الصحية الرئيسية الأخرى.

٣٦- كما أن الاستجابات لكوفيد ١٩ تُبطئ التقدم في مجالي التعليم والتدريب في جميع أنحاء القارة، وتترتب عن ذلك عواقب سلبية بالنسبة إلى الإنتاجية على الأمد القصير، والنمو على الأمد الطويل. غير أن أثر الاستجابات الحكومية للجائحة على قطاع التعليم يتيح أيضا فرصة غير مسبوقة لإعادة تصميم السياسات التعليمية، بطرق تسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين، والتعجيل بعملية التحول في القارة الأفريقية. كما سلط كوفيد ١٩ الضوء على التفاوتات الجنسانية في التعليم، حيث تضطر الأسر الفقيرة إلى الاختيار بين تعليم أطفالها وتلبية احتياجاتها اليومية للبقاء. وفي مواجهة الموارد الأسرية المحدودة، من الأرجح أن تُسحب الفتيات، لا الفتيان، من المدارس، وهو ما يزيد من اتساع الفجوة بين الجنسين في مهارات القراءة والكتابة. وعلاوة على ذلك، يكتسي النهوض بالتعليم الثانوي أهمية حاسمة لإحداث تحول في القارة. أما المستوى الضعيف للالتحاق بالتعليم الثانوي، ووجود فجوة واضحة بين الجنسين في المرحلة الثانوية، فيقوّضان بشكل خطير قدرة المرأة على المشاركة بفعالية في القوى العاملة.[١٧]

٣٧- وعلى النحو المبين في الشكل الحادي عشر، أثّر إغلاق المدارس في الكاميرون ونيجيريا على ٧،٢ ملايين تلميذ ونحو ٤٠ مليون تلميذ على التوالي. وفي إثيوبيا والكاميرون ومصر ونيجيريا، تأثرت الفتيات أقل بقليل من الفتيان، بينما تأثر عدد أكبر من الإناث في جنوب أفريقيا. وتتفاوت نسب تلاميذ المدارس الابتدائية المتأثرين بإغلاق المدارس من بلد إلى آخر. ففي مصر، على سبيل المثال، تأثر ٤٩ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية، بينما بلغت هذه النسبة ٦٥ في المائة في نيجيريا، و٦٦ في المائة في إثيوبيا. وتتراوح نسب تلاميذ المدارس الثانوية المتأثرين من ٢١ في المائة في إثيوبيا إلى ٣٥ في المائة في مصر وجنوب أفريقيا. ويمثل المتعلمون في المرحلة ما قبل الابتدائية في إثيوبيا والمتعلمون في المرحلة فوق الثانوية في مصر أكثر من ١٠ في المائة من مجموع المتعلمين المتأثرين في هذين البلدين.

[١٧] Daniela Casale and Dorrit Posel, “Gender inequality and the COVID-19 crisis: Evidence from a large national survey during South Africa’s lockdown”, *Research in Social Stratification and Mobility*, vol. 71 (February 2021). متاح على الرباط التالي:
.www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0276562420301050?via%3Dihub

الشكل الحادي عشر

التلاميذ المتأثرون بإغلاق المدارس في بلدان مختارة حسب الجنس، ٢٠٢٠

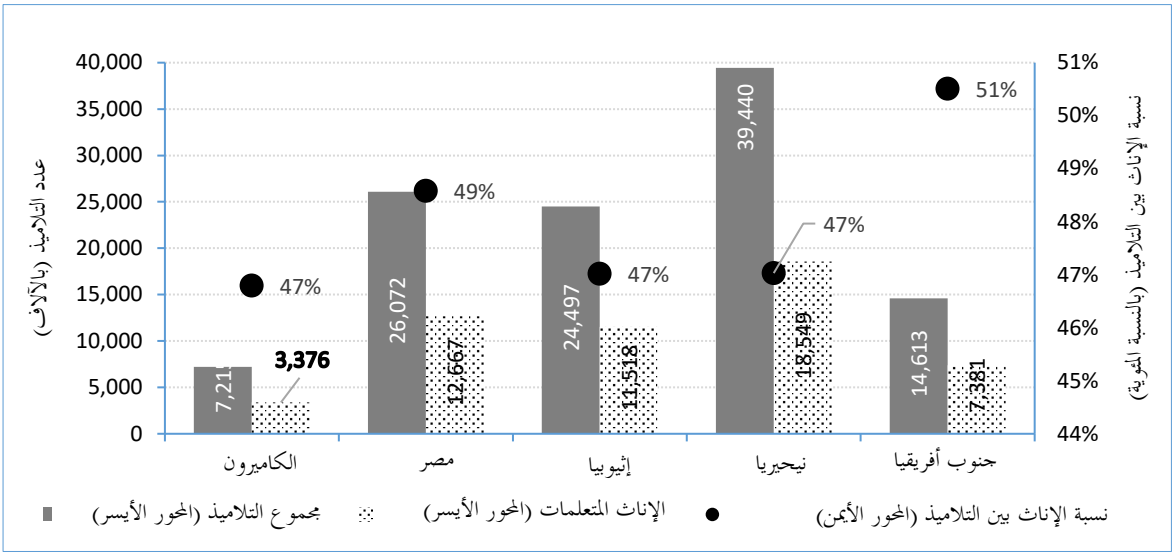

المصدر: تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على البيانات التي قدمتها اليونسكو.

ملاحظة: لأغراض هذا التحليل، اختير لإجراء المقارنة البلد الذي يشمل أكبر عدد من السكان في كل منطقة أفريقية دون إقليمية.

ثالثا- المخاطر وأوجه عدم اليقين

٣٨- تنجم المخاطر التي يتعرض لها النمو الاقتصادي في أفريقيا عن الصدمات الخارجية المتنوعة المؤثرة على القارة، وأوجه عدم اليقين فيما يتعلق بفعالية استجابات السياسات العامة، ورد فعل السكان وواضعي السياسات على الأنباء المتعلقة بتطوير ونشر لقاحات كوفيد ١٩. فمن ناحية، شملت استجابات السياسات العامة في الكثير من البلدان تقديم الدعم للتخفيف من الآثار الضارة الناشئة عن الجائحة وتيسير عملية التعافي. كما أن تطوير لقاحات كوفيد ١٩ يبشر بالخير بالنسبة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، في حين أن انتخاب إدارة جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يقلل من شعور عدم اليقين السياسي في جميع أنحاء العالم، ويعزز النمو العالمي على نحو أقوى.

٣٩- ومن ناحية أخرى، تنشأ احتمالات التراجع عن حالة عدم اليقين المتعلقة بوتيرة تحقيق أي انتعاش عالمي، والتدابير المالية التوسعية، وارتفاع مستويات الديون في الكثير من البلدان الأفريقية. كما أن المخاطر السياسية تنجم عن حالات عدم الاستقرار التي تعقب العمليات الانتخابية، ونشوب الاضطرابات الاجتماعية في بلدان معينة نتيجةً لجملة عوامل منها الضائقة الاقتصادية المتصلة بالجائحة، وحالة الإرهاق من جراء تدابير الإغلاق الشامل. ويمكن أن تؤدي المخاطر المناخية أيضا إلى تقويض النمو الاقتصادي، لا سيما وأن عدة بلدان في أفريقيا معرضة بشدة للتأثر بالظواهر الجوية القصوى، بما في ذلك الفيضانات

وموجات الجفاف، التي يمكن أن تقوض قطاعاتها الزراعية، بالنظر خصوصا إلى محدودية الهياكل الأساسية المتاحة للتخفيف من المخاطر المناخية في الكثير من هذه البلدان.

رابعا- توصيات في مجال السياسات العامة

٤٠- بينما تعتمد البلدان استراتيجيات وسياسات لتيسير التعافي من أزمة كوفيد ١٩، تدعو الحاجة إلى تقييم فعالية تدابير التخفيف والتعافي التي يجري سنها وكفالة نشرها في الوقت المناسب. فمن شأن ذلك أن يدعم تحقيق انتعاش قوي في النمو في أفريقيا ويعزز استقرار الاقتصاد الكلي. ولا بد أيضا من دعم عمليات إعادة هيكلة ديون البلدان الأفريقية لكفالة قدرتها على تحمل أعباء ديونها.

٤١- ولا ينبغي لاستجابات البلدان الأفريقية في مجال السياسات العامة أن تُعتمد لمجرد تيسير العودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل كوفيد ١٩، بل ينبغي أيضا التشجيع على الاستثمار في مجالات جديدة من أجل بناء قدر أكبر من المرونة، وزيادة الإنتاجية، وضمان نمو طويل الأمد. ومن شأن تعزيز النظم الصحية الضعيفة في البلدان الأفريقية، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيات الرقمية، والإسراع في التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أن يدعم الانتعاش الاقتصادي ويمكّن البلدان الأفريقية من الازدهار في عالم ما بعد الجائحة. وينبغي للاقتصادات الأفريقية أن تغتنم الفرصة المتاحة لها لإجراء إصلاحات هيكلية تدعم النمو الطويل الأمد وتعزز الرخاء.

٤٢- ومن الضرورة بمكان القيام باستثمارات ذكية في مجالي التعليم والصحة وآليات الحماية الاجتماعية من أجل دعم القدرات الإنتاجية للبلدان، بدلا من الاستهلاك. وينبغي للبلدان أن تحوّل عبء الإنفاق الصحي عن الأسر المعيشية وأن تسعى إلى تعبئة مصادر تمويل مبتكرة. ويمكن أن تؤدي الخطط القائمة على دفع اشتراكات، بما في ذلك نُظم التأمين الصحي المجتمعية والخاصة، إلى تعزيز الإعانات المتبادلة، بينما يمكن لرقمنة خدمات تقديم الرعاية الصحية أن تقلل من احتمال وقوع الأفراد والأسر المعيشية في براثن الفقر نتيجةً لنفقات الرعاية الصحية الباهظة المدفوعة من الجيب الخاص.

٤٣- ولا بد من التعجيل بوتيرة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطلعات وأهداف وغايات خطة عام ٢٠٦٣ المتعلقة بالتعليم، وذلك بتعزيز الروابط فيما بين المؤسسات التعليمية وأرباب العمل، وتحسين مناهج العلوم والتكنولوجيا، والتشجيع على تقديم الدورات الدراسية بالصيغة الرقمية، وزيادة برامج التلمذة الصناعية والتوجيه، من بين وسائل اخرى. ويُبرز بطء الإقبال على التعليم الثانوي وعلى التدريب التقني والمهني في أفريقيا عدم المواءمة بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي لا يزال بدوره يقوّض الإنتاجية، ويزيد من انتشار العمل غير الرسمي، ويفاقم تعرض الكثيرين من الأفريقيين لصدمات الدخل.